

محاضرات في القانون الإداري

مؤلف: يداغوجي
موجه لطلبة السنة الثانية ليسانس



تأليف
الدكتورة نهاري نصيرة
تقديم
الأستاذ حداد محمد



عنوان الكتاب: محاضرات في القانون الإداري

من تأليف: الدكتورة نهاري نصيرة

وتقديم: الأستاذ حداد محمد

الحجم: 23,5 × 15,5

عدد الصفحات: 179

ISBN: 978 - 9969 - 672 - 36 - 7

منشورات دارلايمة، 2026

الإيداع القانوني: 2026

جميع الحقوق محفوظة

للتواصل معنا

القليلة- تيبازة- الجزائر

الهاتف النقال: + 213 (0) 550.085.725

WWW.NLLIBRAIRIE.COM



حقوق النشر محفوظة لمنشورات دارلايمة © 2026

يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال
الطباعة أو النسخ أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو
الاختزان بالحسابات الإلكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن
مكتوب من دار النشر لايمّة.

5	مقدمة
7	الفصل الأول: مدخل إلى القانون الإداري
11	المبحث الأول: نشأة القانون الإداري
12	المطلب الأول: نشأة القانون الإداري في فرنسا
12	الفرع الأول: مرحلة ما قبل الثورة الفرنسية
13	أولا: مرحلة الإدارة القاضية
13	ثانيا: مرحلة القضاء الإداري المقيد (المحجور)
14	ثالثا: مرحلة القضاء الإداري المفوض (البات)
15	رابعا: مرحلة ازدواجية القانون
16	المطلب الثاني: نشأة القانون الإداري في الجزائر
17	الفرع الأول: مرحلة ما قبل الاستقلال
17	الفرع الثاني: مرحلة بعد الاستقلال
18	المبحث الثاني: خصائص القانون الإداري
19	المطلب الأول: القانون الإداري حديث وقضائي النشأة
19	الفرع الأول: قانون حديث النشأة
19	الفرع الثاني: قانون قضائي
20	المطلب الثاني: القانون الإداري غير مقنن ومرن سريع التطور
21	الفرع الأول: قانون غير مقنن
21	الفرع الثاني: قانون مرن سريع التطور
23	المبحث الثالث: مصادر القانون الإداري
26	المطلب الأول: المصادر الرسمية (المكتوبة)
26	الفرع الأول: التشريع الدستوري
27	الفرع الثاني: المعاهدات الدولية
28	

29	الفرع الثالث: التشريع العادي
30	الفرع الرابع: التشريع الفرعي (التنظيم)
32	المطلب الثاني: المصادر غير الرسمية (غير المكتوبة)
32	الفرع الأول: العرف الإداري
33	أولا: الركن المادي
33	ثانيا: الركن المعنوي
34	الفرع الثاني: المبادئ العامة للقانون
36	الفرع الثالث: القضاء الإداري
37	الفرع الرابع: الفقه الإداري
38	المبحث الرابع: أساس القانون الإداري (مجال تطبيقه)
38	المطلب الأول: معيار المرفق العام
39	المطلب الثاني: معيار السلطة العامة
41	المطلب الثالث: المعيار المختلط (الجمع بين المرفق العام والسلطة العامة)
43	المبحث الخامس: علاقة القانون الإداري بغيره من القوانين الأخرى
43	المطلب الأول: علاقة القانون الإداري مع فروع القانون العام
43	الفرع الأول: القانون الدستوري
44	أولا: أوجه التشابه
45	ثانيا: أوجه الاختلاف
47	الفرع الثاني: القانون الجنائي
48	أولا: أوجه التشابه
49	ثانيا: أوجه الاختلاف
49	الفرع الثالث: القانون المالي
49	أولا: أوجه التشابه
50	ثانيا: أوجه الاختلاف
51	المطلب الثاني: علاقة القانون الإداري بفروع القانون الخاص

51	الفرع الأول: القانون المدني
52	أولا: أوجه التشابه
53	ثانيا: أوجه الاختلاف
54	الفرع الثاني: قانون المرافعات (الإجراءات المدنية والإدارية)
55	أولا: أوجه التشابه
56	ثانيا: أوجه الاختلاف
57	الفصل الثاني: التنظيم الإداري
58	المبحث الأول: مفهوم التنظيم الإداري (نظرية الشخصية المعنوية)
58	المطلب الأول: موقف الفقه والتشريع من نظرية الشخصية المعنوية
58	الفرع الأول: موقف الفقه
59	أولا: الاتجاه المؤيد لفكرة الشخصية المعنوية
60	ثانيا: الاتجاه المنكر لفكرة الشخصية المعنوية
60	الفرع الثالث: موقف المشرع الجزائري
60	المطلب الثاني: أنواع الأشخاص المعنوية العامة
61	الفرع الأول: الأشخاص المعنوية الإقليمية
61	أولا: الدولة
61	ثانيا: الولايات
62	ثالثا: البلديات
62	الفرع الثاني: الأشخاص المعنوية المرفقية
62	أولا: المؤسسات العامة الوطنية
62	ثانيا: المؤسسات المحلية
63	ثالثا: الأشخاص المعنوية المهنية
63	المطلب الثالث: آثار الشخصية المعنوية
63	الفرع الأول: الذمة المالية المستقلة
63	الفرع الثاني: أهلية التقاضي

64	الفرع الثالث: الموطن المستقل
64	الفرع الرابع: نائب يعبر عنه
64	الفرع الخامس: المسؤولية المدنية والجزائية
64	المطلب الرابع: نهاية الشخص المعنوي
65	الفرع الأول: انتهاء الأجل أو الغرض
65	الفرع الثاني: الحل الإتفاقي
65	الفرع الثالث: الحل الإداري
66	الفرع الرابع: الحل القضائي
67	المبحث الثاني: التنظيم الإداري المركزي (المركبة الإدارية)
67	المطلب الأول: تعريف المركبة الإدارية
67	المطلب الثاني: أركان المركبة الإدارية
67	الفرع الأول: تركيز الوظيفة الإدارية في يد السلطة المركزية
68	الفرع الثاني: التدرج السلمي
68	الفرع الثالث: السلطة الرئاسية
68	أولا: سلطة الرئيس على أشخاص مرؤوسيه
69	ثانيا: سلطة الرئيس على أعمال مرؤوسيه
69	المطلب الثالث: صور المركبة الإدارية
69	الفرع الأول: التركيز الإداري
70	الفرع الثاني: عدم التركيز الإداري
70	أولا: تعريف التفويض الإداري
70	ثانيا: شروط التفويض الإداري
71	ثالثا: أنواع التفويض الإداري
71	المطلب الرابع: تقييم نظام المركبة الإدارية
72	الفرع الأول: مزايا المركبة الإدارية
72	أولا: من الناحية السياسية

72		ثانيا: من الناحية الإدارية
72		ثالثا: من الناحية المالية
72		الفرع الثاني: عيوب المركزية الإدارية
73		أولا: من الناحية السياسية
73		ثانيا: من الناحية الإدارية
74		المبحث الثالث: التنظيم الإداري المركزي في الجزائر
74		المطلب الأول: الأجهزة المركزية
74		الفرع الأول: رئاسة الجمهورية
75		أولا : السلطات الإدارية لرئيس الجمهورية
76		ثانيا: الأجهزة المساعدة لرئيس الجمهورية
77		الفرع الثاني: الحكومة
77		أولا: الوزير الأول
78		ثانيا: الوزراء
79		الفرع الثالث: السلطات الإدارية المستقلة
80		المبحث الرابع: التنظيم الإداري اللامركزي (اللامركزية الإدارية)
80		المطلب الأول: تعريف اللامركزية الإدارية
80		المطلب الثاني: أركان اللامركزية الإدارية
81		الفرع الأول: الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية
81		الفرع الثاني: الاعتراف بوجود هيئات محلية أو مصلحة مستقلة
81		الفرع الثالث: خضوع الأجهزة المستقلة لنظام الوصاية الإدارية
81		المطلب الثالث: صور اللامركزية الإدارية
82		الفرع الأول: اللامركزية الإقليمية (المحلية)
82		الفرع الثاني: اللامركزية المرفقية (المصلحية)
82		المطلب الرابع: تقييم نظام اللامركزية الإدارية
83		الفرع الأول: مزايا اللامركزية الإدارية

83	أولاً: من الناحية السياسية.....
83	ثانياً: من الناحية الإدارية.....
83	ثالثاً: من الناحية الاجتماعية.....
83	الفرع الثاني: عيوب اللامركزية الإدارية.....
84	أولاً: من الناحية السياسية.....
84	ثانياً: من الناحية الإدارية.....
84	ثالثاً: من الناحية المالية.....
85	المبحث الخامس: التنظيم الإداري اللامركزي في الجزائر.....
85	المطلب الأول: الولاية.....
85	الفرع الأول: هيئات الولاية.....
85	أولاً: المجلس الشعبي الولائي.....
88	ثانياً: الوالي.....
90	المطلب الثاني: البلدية.....
90	الفرع الأول: هيئات البلدية.....
90	أولاً: المجلس الشعبي البلدي.....
92	ثانياً: رئيس المجلس الشعبي البلدي.....
94	المبحث السادس: مفهوم المرفق العام ومبادئه الأساسية.....
94	المطلب الأول: تعريف المرفق العام.....
94	الفرع الأول: المعيار العضوي (الشكلي).....
95	الفرع الثاني: المعيار الموضوعي (المادي).....
95	المطلب الثاني: أركان المرفق العام.....
95	الفرع الأول: المرفق مشروع أو تنظيم عام.....
95	الفرع الثاني: تحقيق المصلحة العامة.....
96	الفرع الثالث: ارتباط المرفق العام بالدولة أو الإدارة العامة.....
96	الفرع الرابع: خضوع المرفق العام لنظام قانوني متميز.....

96	المطلب الثالث: أنواع المرافق العامة
96	الفرع الأول: معيار طبيعة النشاط
97	الفرع الثاني: المعيار الإقليمي
97	الفرع الثالث: معيار أداة الإنشاء
97	المطلب الرابع: المبادئ الأساسية للمرافق العامة
97	الفرع الأول: مبدأ المساواة أمام المرافق العامة
98	أولاً: مساواة المنتفعين أمام المرافق العامة
98	ثانياً: المساواة في الالتحاق بالوظائف العامة
98	ثالثاً: حياد المرفق العام
98	الفرع الثاني: مبدأ سير المرفق العام بانتظام واضطراد (الاستمرارية)
99	أولاً: تنظيم ممارسة حق الإضراب
99	ثانياً: تنظيم ممارسة الحق في الاستقالة
99	ثالثاً: نظرية الموظف الفعلي
100	الفرع الثالث: مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير (مبدأ التكيف)
101	المبحث السابع: الضبط الإداري
101	المطلب الأول: تعريف الضبط الإداري
101	المطلب الثاني: خصائص الضبط الإداري
102	الفرع الأول: الصفة الانفرادية
102	الفرع الثاني: الصفة التقديرية
102	الفرع الثالث: الصفة الوقائية
102	المطلب الثالث: أنواع الضبط الإداري
103	الفرع الأول: الضبط الإداري العام
103	الفرع الثاني: الضبط الإداري الخاص
103	المطلب الرابع: سلطات الضبط الإداري
104	الفرع الأول: على المستوى الوطني

104	أولا: رئيس الجمهورية
104	ثانيا: الوزير الأول
105	ثالثا: الوزراء
105	الفرع الثاني: على المستوى المحلي
105	أولا: الوالي
105	ثانيا: رئيس المجلس الشعبي البلدي
105	المطلب الخامس: وسائل الضبط الإداري
106	الفرع الأول: الوسائل المادية
106	الفرع الثاني: الوسائل البشرية
106	الفرع الثالث: الوسائل القانونية
106	أولا: القرارات التنظيمية (لوائح الضبط)
107	ثانيا: القرارات الإدارية الفردية
107	ثالثا: استخدام القوة المادية (التنفيذ الجبري)
109	الفصل الثاني: التنظيم الإداري
110	المبحث الأول: مفهوم التنظيم الإداري (نظرية الشخصية المعنوية)
110	المطلب الأول: موقف الفقه والتشريع من نظرية الشخصية المعنوية
110	الفرع الأول: موقف الفقه
111	أولا: الاتجاه المؤيد لفكرة الشخصية المعنوية
112	ثانيا: الاتجاه المنكر لفكرة الشخصية المعنوية
112	الفرع الثالث: موقف المشرع الجزائري
112	المطلب الثاني: أنواع الأشخاص المعنوية العامة
113	الفرع الأول: الأشخاص المعنوية الإقليمية
113	أولا: الدولة
113	ثانيا: الولاية
114	ثالثا: البلدية

114	الفرع الثاني: الأشخاص المعنوية المرفقية
114	أولا: المؤسسات العامة الوطنية
114	ثانيا: المؤسسات المحلية
115	ثالثا: الأشخاص المعنوية المهنية
115	المطلب الثالث: آثار الشخصية المعنوية
115	الفرع الأول: الذمة المالية المستقلة
115	الفرع الثاني: أهلية التقاضي
116	الفرع الثالث: الموطن المستقل
116	الفرع الرابع: نائب يـعبر عنه
116	الفرع الخامس: المسؤولية المدنية والجزائية
116	المطلب الرابع: نهاية الشخص المعنوي
117	الفرع الأول: انتهاء الأجل أو الغرض
117	الفرع الثاني: الحل الإتفاقي
117	الفرع الثالث: الحل الإداري
118	الفرع الرابع: الحل القضائي
119	المبحث الثاني: التنظيم الإداري المركزي (المركزية الإدارية)
119	المطلب الأول: تعريف المركزية الإدارية
119	المطلب الثاني: أركان المركزية الإدارية
120	الفرع الأول: تركيز الوظيفة الإدارية في يد السلطة المركزية
120	الفرع الثاني: التدرج السلمي
120	الفرع الثالث: السلطة الرئاسية
121	أولا: سلطة الرئيس على أشخاص مؤوسيه
121	ثانيا: سلطة الرئيس على أعمال مؤوسيه
121	المطلب الثالث: صور المركزية الإدارية
121	الفرع الأول: التركيز الإداري

122	الفرع الثاني: عدم التركيز الإداري
122	أولاً: تعريف التفويض الإداري
122	ثانياً: شروط التفويض الإداري
123	ثالثاً: أنواع التفويض الإداري
123	المطلب الرابع: تقييم نظام المركزية الإدارية
124	الفرع الأول: مزايا المركزية الإدارية
124	أولاً: من الناحية السياسية
124	ثانياً: من الناحية الإدارية
124	ثالثاً: من الناحية المالية
124	الفرع الثاني: عيوب المركزية الإدارية
125	أولاً: من الناحية السياسية
125	ثانياً: من الناحية الإدارية
126	المبحث الثالث: التنظيم الإداري المركزي في الجزائر
126	المطلب الأول: الأجهزة الممركزة
126	الفرع الأول: رئاسة الجمهورية
127	أولاً: السلطات الإدارية لرئيس الجمهورية
128	ثانياً: الأجهزة المساعدة لرئيس الجمهورية
129	الفرع الثاني: الحكومة
129	أولاً: الوزير الأول
130	ثانياً: الوزراء
131	الفرع الثالث: السلطات الإدارية المستقلة
132	المبحث الرابع: التنظيم الإداري اللامركزي (اللامركزية الإدارية)
132	المطلب الأول: تعريف اللامركزية الإدارية
132	المطلب الثاني: أركان اللامركزية الإدارية
133	الفرع الأول: الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية ...

133	الفرع الثاني: الاعتراف بوجود هيئات محلية أو مصلحة مستقلة
133	الفرع الثالث: خضوع الأجهزة المستقلة لنظام الوصاية الإدارية
133	المطلب الثالث: صور اللامركزية الإدارية
134	الفرع الأول: اللامركزية الإقليمية (المحلية)
134	الفرع الثاني: اللامركزية المرفقية (المصلحية)
134	المطلب الرابع: تقييم نظام اللامركزية الإدارية
135	الفرع الأول: مزايا اللامركزية الإدارية
135	أولاً: من الناحية السياسية
135	ثانياً: من الناحية الإدارية
135	ثالثاً: من الناحية الاجتماعية
135	الفرع الثاني: عيوب اللامركزية الإدارية
135	أولاً: من الناحية السياسية
135	ثانياً: من الناحية الإدارية
136	ثالثاً: من الناحية المالية
136	المبحث الخامس: التنظيم الإداري اللامركزي في الجزائر
137	المطلب الأول: الولاية
137	الفرع الأول: هيئات الولاية
137	أولاً: المجلس الشعبي الولائي
140	ثانياً: الوالي
142	المطلب الثاني: البلدية
142	الفرع الأول: هيئات البلدية
142	أولاً: المجلس الشعبي البلدي
144	ثانياً: رئيس المجلس الشعبي البلدي
146	المبحث السادس: مفهوم المرفق العام ومبادئه الأساسية
146	المطلب الأول: تعريف المرفق العام

146	الفرع الأول: المعيار العضوي (الشكلي).....
147	الفرع الثاني: المعيار الموضوعي (المادي).....
147	المطلب الثاني: أركان المرفق العام.....
147	الفرع الأول: المرفق مشروع أو تنظيم عام.....
147	الفرع الثاني: تحقيق المصلحة العامة.....
148	الفرع الثالث: ارتباط المرفق العام بالدولة أو الإدارة العامة.....
148	الفرع الرابع: خضوع المرفق العام لنظام قانوني متميز.....
148	المطلب الثالث: أنواع المرافق العامة.....
148	الفرع الأول: معيار طبيعة النشاط.....
149	الفرع الثاني: المعيار الإقليمي.....
149	الفرع الثالث: معيار أداة الإنشاء.....
149	المطلب الرابع: المبادئ الأساسية للمرافق العامة.....
149	الفرع الأول: مبدأ المساواة أمام المرافق العامة.....
150	أولاً: مساواة المنتفعين أمام المرافق العامة.....
150	ثانياً: المساواة في الالتحاق بالوظائف العامة.....
150	ثالثاً: حياد المرفق العام.....
150	الفرع الثاني: مبدأ سير المرفق العام بانتظام واضطراد (الاستمرارية).....
151	أولاً: تنظيم ممارسة حق الإضراب.....
151	ثانياً: تنظيم ممارسة الحق في الاستقالة.....
151	ثالثاً: نظرية الموظف الفعلي.....
152	الفرع الثالث: مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير (مبدأ التكيف).....
153	المبحث السابع: الضبط الإداري.....
153	المطلب الأول: تعريف الضبط الإداري.....
153	المطلب الثاني: خصائص الضبط الإداري.....
154	الفرع الأول: الصفة الإنفرادية.....

154	الفرع الثاني: الصفة التقديرية
154	الفرع الثالث: الصفة الوقائية
154	المطلب الثالث: أنواع الضبط الإداري
155	الفرع الأول: الضبط الإداري العام
155	الفرع الثاني: الضبط الإداري الخاص
155	المطلب الرابع: سلطات الضبط الإداري
156	الفرع الأول: على المستوى الوطني
156	أولا: رئيس الجمهورية
156	ثانيا: الوزير الأول
157	ثالثا: الوزراء
157	الفرع الثاني: على المستوى المحلي
157	أولا: الوالي
157	ثانيا: رئيس المجلس الشعبي البلدي
157	المطلب الخامس: وسائل الضبط الإداري
158	الفرع الأول: الوسائل المادية
158	الفرع الثاني: الوسائل البشرية
158	الفرع الثالث: الوسائل القانونية
158	أولا: القرارات التنظيمية (لوائح الضبط)
159	ثانيا: القرارات الإدارية الفردية
159	ثالثا: استخدام القوة المادية (التنفيذ الجبري)
161	خاتمة
163	قائمة المراجع
167	الفهرس